

الحق في العمل • الحق في الضمان الاجتماعي • الحق في الصحة • الحق في التعليم • الحق في الثقافة

الحقوق الاجتماعية في إسرائيل

مكانة متدنية وميزانية شحيحة

מֵדָע לַעֲלֵ שׁוּוֹיוֹן וְצֶדֶק חִבְרָתִי בְּיִשְׂרָאֵל
A D V A N C E | א ד ו ה
C E N T E R

INFORMATION ON EQUALITY AND SOCIAL JUSTICE IN ISRAEL
מידע על שוויון וצדק חברתי בישראל
מركز «أدفا» - معلومات حول المساواة والعدالة الاجتماعية في إسرائيل

الحقوق الاجتماعية في إسرائيل

مكانة متدنية وميزانية شحيحة

المحامية نوغاه دغان- بوزاغلو
تل- أبيب. كانون الثاني 2007



This publication has been produced with the assistance of the European Union.
The contents of this publication are the sole responsibility of the Adva Center
and can in no way be taken to reflect the views of the European Union.

الحقوق الاجتماعية في إسرائيل - مكانة متدنية وميزانية شحيحة

تعرف نفسها بأنها ديمقراطية تقف في صفّ عهد الحقوق المدنية والسياسية.

الحقوق المدنية - السياسية الراسخة في العهد

الدولي من عام 1966 هي: حقّ الشعوب كافة في تقرير

المصير: الحقّ الطبيعي في الحياة: منع التعذيب. المعاقبة الوحشية. العبودية والاستعباد من أيّ نوع كان: الحقّ في الكرامة. الحرية والأمان الشخصي: حرية التنقل. التجمع والتنظّم: المساواة أمام القانون والحقّ في إجراء قضائي عادل: الحقّ في الخصوصية: حرية التفكير التعبير المعتقد والضمير.

تعكس الحقوق الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية وجهة نظر أكثر اتساعاً لمسؤولية الدولة تجاه شروط الحياة لمواطنيها. وهي تستند إلى قيم المساواة والتكافل الاجتماعي. ويتعلق تطبيقها.

تعكس حقوق الإنسان والمواطن رؤية تضع الإنسان في المركز. تقوم هذه الحقوق بتعريف الشروط السياسية، الاجتماعية والاقتصادية اللازمة لحياة إنسانية كريمة وللتحقق الذاتي للفرد. إن حقوق المواطن والإنسان مُرسّخة في عهود دولية. فكلّ دولة موقّعة على هذه العهود تأخذ على عاتقها العمل حسب القواعد المكتوبة فيها.

من المتبع تقسيم حقوق المواطن والإنسان المفصلة في العهود الدولية إلى مجموعتين:

1. حقوق مدنية - سياسية. 2. حقوق اقتصادية - اجتماعية.

توفّر الحقوق المدنية - السياسية حماية الفرد من تفعيل القوّة من قبل الدولة وأفراد آخرين. فمن دون هذه الحقوق لا يمكن قيام نظام ديمقراطي. وإن تطبيق هذه الحقوق لا يتطلّب عادةً تخصيص موارد كبيراً، ولهذا فإنها حظى بدعمٍ واسعٍ جداً: إن كلّ الدول التي

عادةً، بتخصيص موارد عامّة.

الحقوق الاجتماعية المثبتة في العهد الدولي من عام 1966 هي: الحق في العمل؛ الحق في الضمان الاجتماعي؛ الحق في الصحة؛ الحق في التعليم والحق في الثقافة.

يتطلب الحفاظ على الحقوق الاجتماعية تقسيماً جديداً للموارد الاجتماعية، ولذلك، ففي إسرائيل، كما في دول كثيرة أخرى وقعت على العهود الدولية، يكون التوصل إلى موافقة جماهيرية وإلى ترسيخ هذه الحقوق دستورياً، أصعب بكثير، وهي محط خلاف حتى اليوم.

المكانة القانونية لحقوق الإنسان الدولية في القانون الإسرائيلي:

في الكثير من الدول هناك دستور يُرسخ في طبيّاته قيماً رئيسية تحظى بمكانة قانون أعلى. أمّا في إسرائيل فلم يتم وضع دستور وبدلاً من ذلك، اختارت الكنيست طريقة السنّ التدريجيّ لقوانين أساس، حيث من المفروض أن تتراكم هذه القوانين لتُستخدم

كفصول لدستور في المستقبل.

يتمتع قانون الأساس بمكانة قانونية أعلى من مكانة القانون العادي. وقد قامت الكنيست، حتى الآن، في الأساس، بسنّ قوانين أساس اهتمت بتنظيم عمل سلطات رئيسية في الدولة؛ مثلاً، قانون أساس: الحكومة، قانون أساس: الكنيست، قانون أساس: رئيس الدولة، وما إلى ذلك.

عام 1992، وبعد مروة سنة، تقريباً، على موافقة إسرائيل على العهود الدولية لحقوق الإنسان، سنّت الكنيست، أول مرة، قانوني أساس اهتمًا بحقوق المواطن: **قانون أساس: كرامة الإنسان وحرّيته**. يعرّف القانون حرية الإنسان في إسرائيل في الخروج من البلاد والدخول إليها. يمنع مسّ حرية الإنسان وجسده، يحمي الخصوصية وخصوصية الفرد. يمنع مسّ كرامة الإنسان، ممتلكاته أو حرّيته بعدد من التقييدات؛ إلا إذا تمّ حسب القانون، بشكلٍ نسبيّ، ومن أجل هدف مُسوَّغ، أو عند إعلان حالة الطوارئ.

قانون أساس: حرية العمل. يُقرّر القانون "حقّ كلّ مواطن أو مقيم في مزاوله أيّ عمل، مهنة أو حرفة" إلا إذا "كان هناك قانون يتوافق مع قيّم دولة إسرائيل، أعدّ لمضمون لائق" قد قرّر غير ذلك.

الحقوق الاجتماعية في إسرائيل – مكانة متدنية

تمّ تبنيّ عهد الحقوق الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية (ICESCR) من قبل الأمم المتحدة عام 1966 وأصبح ساري المفعول عام 1976 وصدّقت إسرائيل عام 1991 على هذا العهد سويةً مع عهد الحقوق السياسية والمدنية. إلاّ أنّها لم تتبنه بسنّ داخليّ. ولكي يكون للعهد سريان في القانون الإسرائيلي الداخلي، على الكنيست تبنيّ تبنيّ تعليماته في سنّ القوانين الإسرائيلي. فمن دون تبنيّ العهد في إطار سنّ قوانين داخليّ يبقى عهد الحقوق الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية ذا مكانة غير ملزمة، وتكون الأعراف المحدّدة فيه، عملياً، "بلا أسنان".

منذ عام 1963 وحتى اليوم وُضع على طاولة الكنيست أكثر من 20 اقتراح قانون بشأن الحقوق الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية المستندة إلى مبادئ العهد الدولي. إلاّ أنّ جميعها قد رُفض من قبل الكنيست!

اعترفت المحكمة العليا بقسم من الحقوق الاجتماعية بمستوى تصريحيّ، كجزء من القيم الأساسية لدولة إسرائيل. ولكن بما أنّ الحديث ليس عن قوانين أساس. فإنّ حجم ومضمون الحقوق خاضعان. بشكل مطلق. لتأويل المحكمة. المحكمة العليا في إسرائيل مُقلّة في إجراء الحقوق الاجتماعية وفي التدخل في السياسة التي تُحلّ بهذه الحقوق: لأنه لم يتمّ ترسيخها قانونياً.

الحقوق الاجتماعية في إسرائيل – ميزانية شحيحة الحق في العمل (من البنود ٦-٨ من العهد الدولي):

- 👤 الحق في شروط عمل عادلة من دون تمييز من أي نوع كان (الأجر، الشروط الاجتماعية):
- 👤 حق العاملين في التنظيم، إجراء المفاوضات والإضراب، الذي من الممكن أن يُقيد بسن قانون، فقط، لهدف أمني، حماية حقوق الفرد والحفاظ على سلامة الجمهور:
- 👤 واجب الدولة أن تؤمن التطوير الاقتصادي، الاجتماعي والثقافي الدائم والتشغيل الكامل.

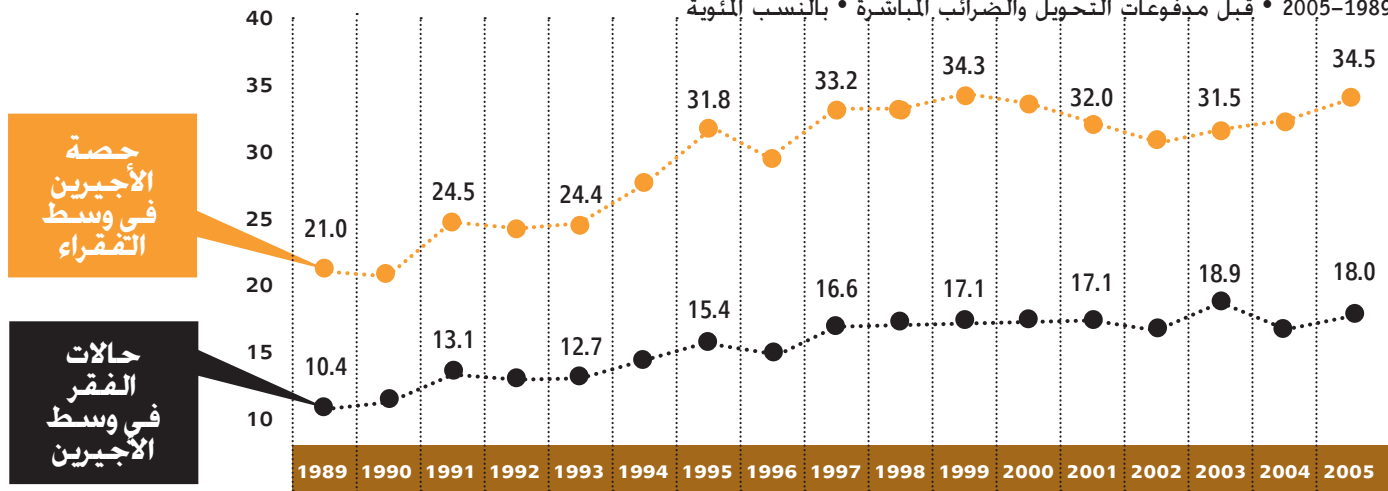
عملياً، فإننا نشهد في السنوات الأخيرة هبوطاً في قيمة العمل ومسا بشروط العمل ومكانة العاملين. في إسرائيل العام 2006 لا يُعتبر العمل ضماناً في مواجهة الفقر! فالمزيد والمزيد من العاملين في السوق يتقاضون أجراً متدنياً جداً، لا يتيح لهم العيش بكرامة. لا بل إنه يضعهم تحت خط الفقر.

عام 1989 كان 21% من الفقراء أجيرين؛ عام 2005 وصلت نسبة العاملين من بين الفقراء إلى 34.5%. عام 1989 كان 10% من العاملين تحت خط الفقر؛ عام 2005 ارتفعت نسبة العاملين الذين هم تحت خط الفقر لتصل إلى 18%.

الحق في شروط
عمل عادلة
من دون تمييز
من أي نوع كان
(الأجر، الشروط
الاجتماعية)...

ازدياد حالات الفقر في وسط الأجيرين

1989-2005 • قبل مدفوعات التحويل والضرائب المباشرة • بالنسب المئوية



ملاحظة: لا تشمل العطيات بين السنوات 2000-2005 سكان القدس الشرقية.
المصدر: مركز أذوا، تמונת מצב חברתית 2006، دצמבר 2006.

تشير التقديرات إلى أن نحو ربع من الأجيرين في إسرائيل عام 2006، يتم تشغيلهم بأساليب تشغيل مهينة (عن طريق مقاولي قوى عاملة، مقاولي خدمة، وبالتشغيل المؤقت). نجد أن هناك ارتفاعاً في مثل هذا الأسلوب من التشغيل، كما أن الحكومة لا تخصص الميزانيات ولا تعمل من أجل تقليص هذه الظاهرة.

طراً في العَقَدَيْن الأخيرين انخفاض حادّ في نسبة العاملين المنظّمين في السوق الإسرائيلية:

عام 2000 كان 42% من العاملين الأجيرين في السوق. فقط. منظّمين. مقارنة بنسبة 80%-85% حتى بداية الثمانينيات:

حتى إن نسبة العاملين المنظّمة شروط عملهم في إطار اتفاقات جماعية، انخفضت بشكل ملحوظ. إن الانتقال إلى أسلوب التشغيل بعقود عمل شخصية وبوساطة مقاولي قوى عاملة، يمّس إمكانية العاملين للتنظّم والنضال من أجل حقوقهم:

ومن المشغّلين من يخالف القانون فيقوم بمنع عامليه من التنظّم بأساليب مختلفة. حتى إن هناك شركات تصرّح. علناً. بسياسة رسمية تعارض تنظّم العاملين. يُشير مقياس "معلا" 2006، الذي يقوم بفحص مدى المسؤولية الاجتماعية للشركات الـ50 الرائدة في السوق، إلى أن 39% من الشركات صرّحت بأنها لن تسمح بتنظّم عاملين لديها. وذلك في مقابل نحو 24% فقط. صرّحت بأنها ستسمح بذلك.

يلاحظ من النصف الثاني لسنوات التسعين ارتفاع متواصل في معدّلات البطالة في إسرائيل:

عام 1996 وصلت نسبة العاطلين من العمل إلى 6,7% من قوّة العمل في إسرائيل. وفي عام 2003 وصلت النسبة إلى 10,7%. وفي عام 2005 تراجعت إلى 9,0%.

غالبية الوظائف الجديدة التي أُضيفت منذ عام 2000 هي وظائف جزئية:

التأهيل المهني، الذي يُعتبر واحدة من الأدوات المتوافرة للدولة من أجل زيادة المشاركة في قوّة العمل، يخضع لإجراء تقليص دائم: انخفضت ميزانية التأهيل المهني من 233,4 مليون شاقّل جديد عام 2000 إلى 91,1 مليون شاقّل جديد عام 2006.

حقّ العاملين
في التنظّم،
في إجراء
مفاوضات وفي
الإضراب...

واجب الدولة
ضمان التطوير
الاقتصادي،
الاجتماعي
والثقافي الدائم
والعمل
الكامل...

الحق في الضمان الاجتماعي (من البنود 9-11 من العهد الدولي):

حق كل إنسان في الضمان الاجتماعي:

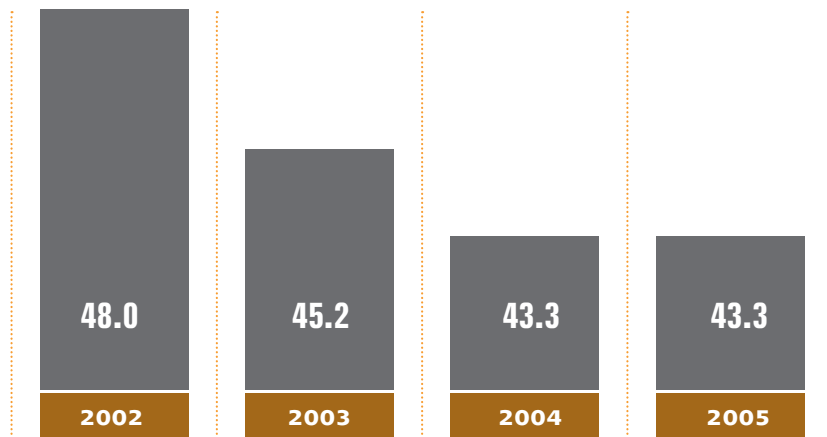
حق كل إنسان في مستوى معيشة لائق يتضمّن الغذاء، الملبّس والسكن اللائق، وحقّه في التحسين الدائم لمستوى حياته.

لقد تمّ النّيل من شبكة الضمان الاجتماعي في السنوات الأخيرة في إسرائيل على نحو خطير. وذلك إثر الخطوات الاقتصادية التي اتخذتها الحكومة بدءاً من نهاية عام 2001، والتي كان أساسها تقليصات في الميزانية في إطار خطة "جدار الاقتصاد الواقعي" من عام 2002 و"خطة إنشفاء الاقتصاد الإسرائيلي" من عام 2003. مثلاً، مدفوعات مخصصات التأمين الوطني، التي تُعتبر الأداة الأساسية المتاحة لدولة الرفاه لضمان دخل أدنى من الدخل لمواطنيها، تمّ تقليصها في هذه السنوات بشكل ملموس.

حق كل
إنسان
في الضمان
الاجتماعي..

مدفوعات مخصصات التأمين الوطني

2005-2002 • بمليارات الشواقل الجديدة • بأسعار 2005

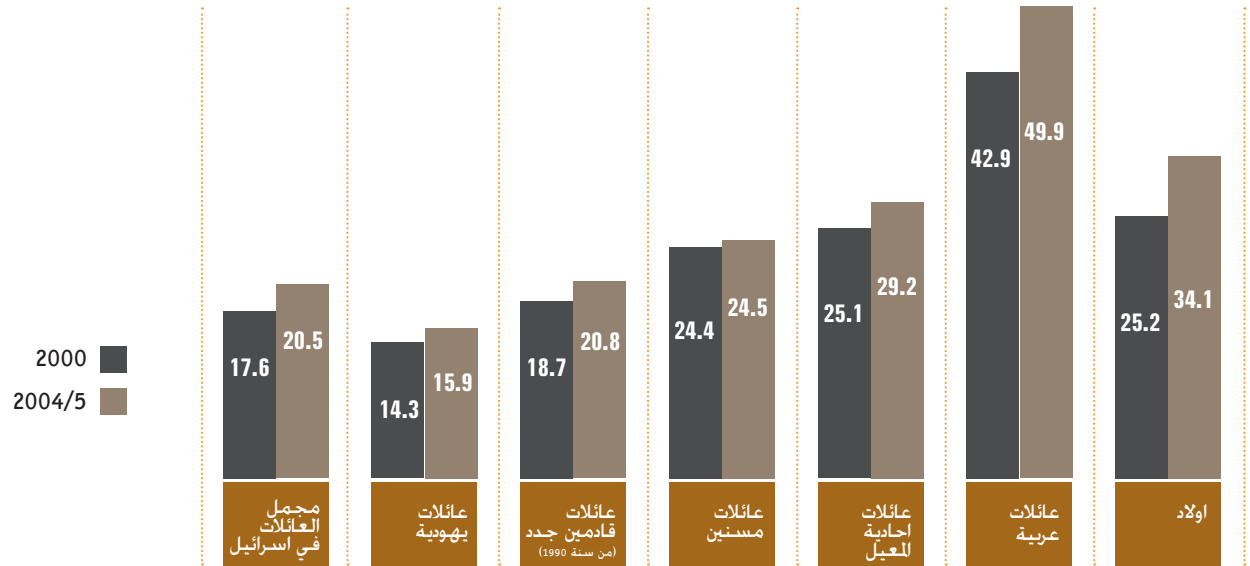


المصدر: مركز أديفا، العشور الحبرتي האבוד, מצגת בכנסת, 14.11.2006.

إحدى النتائج المباشرة المترتبة عن هذا التقليل هي ازدياد حجم الفقر في إسرائيل، وخصوصاً لدى السكان العرب وفي وسط الأُولاد. خلال الفترة الواقعة بين عام 2004 وعام 2005 كان أكثر من خُمس الدولة يعيشون حالاً من الفقر!

حجم الفقر في إسرائيل

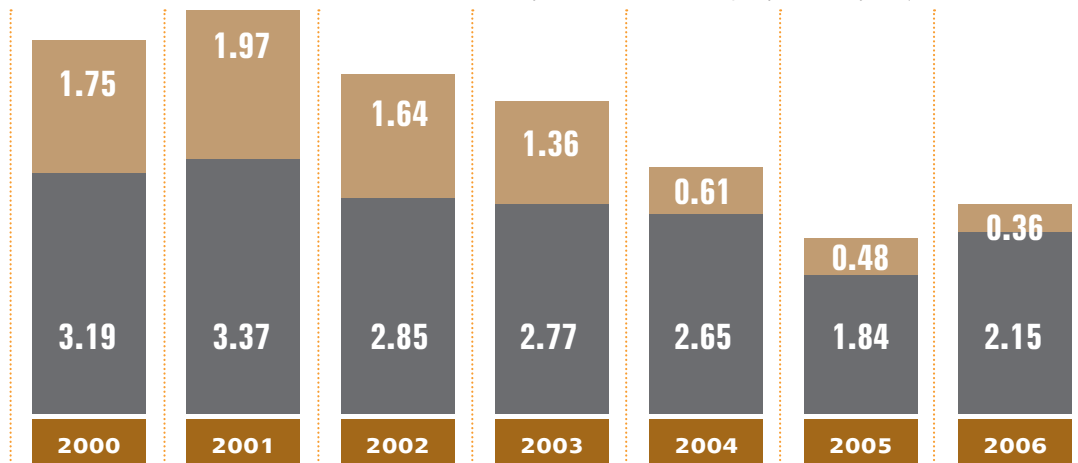
2000 مقابل 2004/05 • بعد الضرائب المباشرة ومدفوعات التحويل • بالنسب المئوية



ملاحظة: تعود معطيات الفقر في وسط العائلات العربية واليهودية إلى عام 2004.
المصدر: המוסד לביטוח לאומי, סקירה שנתית 2005, ניסן תשס"ו.

🏠 الحق في المسكن غير مضمون في إسرائيل. حتى إنه يخضع لتآكل متواصل. وقد طرأ في السنوات الأخيرة تقليص متواصل في ميزانية الهبات والقروض الخاصة بوزارة البناء والإسكان. لغرض شراء شقة سكنية: إن الدولة لا توفر رداً على الطلب القائم على الإسكان الشعبي وعلى تقديم الدعم في دفع إيجار الشقة. حتى إنه ليست هناك معلومات دقيقة عن عدد المحتاجين إلى دعم في الإسكان.

ميزانية الهبات والقروض الخاصة بوزارة البناء والإسكان 2000-2006 • مليارات الشواقل الجديدة • بأسعار 2005



ملاحظة: العطايا الخاصة بعام 2006 مأخوذة من تعليقات الميزانية؛ أما بقية العطايا فهي معطيات تنفيذ خاصة بالحاسب العام. المصدر: ليבוד של مركز אדוה מתוך משרד האוצר, החשב הכללי, דין וחשבון כספי, שנים שונות.

”
حق كل إنسان
في مستوى
معيشة
لائق يتضمّن
الغذاء، الملابس
والمسكن
اللائقين، وحقّه
في التحسين
الدائم لمستوى
حياته...“



■ هبات
■ قروض

الحق في الصحة (من البند 12 من العهد الدولي):

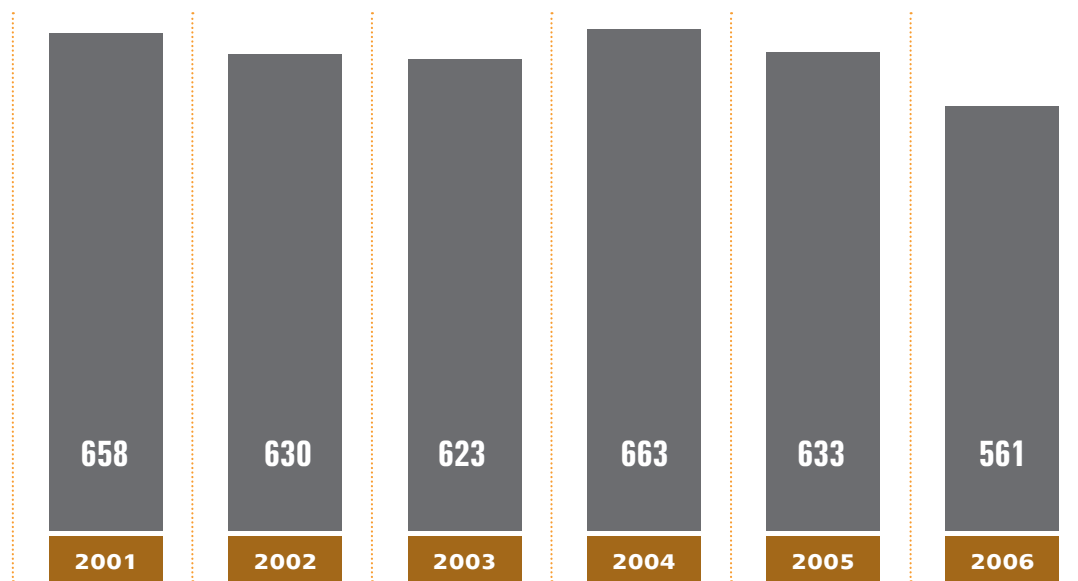
- ❗ حق كل إنسان في التمتع بأعلى درجات الصحة الجسدية والنفسية الممكنة:
- ❗ واجب الدولة توفير خدمات صحية لائقة تضمن العلاج اللائق للجميع:
- ❗ واجب الدولة توفير شروط أولية للصحة. مثل المياه الصالحة والبنى التحتية الخاصّة بالصحة.

يوجد في إسرائيل قانون تأمين صحي حكومي يكفل الخدمات الصحية لكل مواطن. لكن طرأ في إسرائيل سنوات الألفين تآكل على التمويل الحكومي الخاصّ بالخدمات الصحية.

- ❗ تآكل ميزانية سلة الصحة. التي لا تعكس تكلفتها كاملّ الزيادة الطبيعية. ارتفاع مقياس المدخولات المتوقعة من الصحة والتطويرات التقنية:
- ❗ انخفاض في ميزانية تطوير وزارة الصحة. الحُصصة لترميم وبناء مستشفيات ومنشآت صحية – من نحو ما يقارب الـ361,5 مليون شاقل جديد عام 2001. إلى نحو ما يقارب الـ142,1 مليون شاقل جديد عام 2006 – انخفض بما يزيد عن 60%!

ميزانية وزارة الصحة للفرد

2001-2006 (لا تشمل استكمال سلّة الصحة) • بالشاقل الجديد • بأسعار 2005



ملاحظة: لا تشمل استكمال سلّة الصحة

المصدر: عيבוד של מרכז אדוה מתוך משרד האוצר, הוראות תקציב משרד הבריאות לשנת הכספים 2006, יוני 2006; הלמ"ס, שנתון סטטיסטי לישראל, שנים שונות.

التآكل الحاصل في التمويل العام يؤدي إلى ارتفاع الإنفاق الشخصي على الصحة:

الدفع مقابل أدوية غير مشمولة في سلة الصحة. الدفع مقابل زيارة أطباء مختصين ومقابل فحوصات في مراكز وعيادات خارجية تابعة للمستشفيات. وشراء تأمينات مكّلة.

من ناحية واجب الدولة في توفير شروط أولية للصحة. فالسكان العرب لا يتمتعون بمستوى البنى التحتية المتوافر للسكان اليهود. كما أن السكان العرب البدو في النقب لا يزالون يناضلون من أجل توفير شبكات مياه. صرف صحي وعيادات. وعلى التوالي. فإن نسب انتشار المرض والوفاة في وسط العرب البدو عالية بشكل خاص.

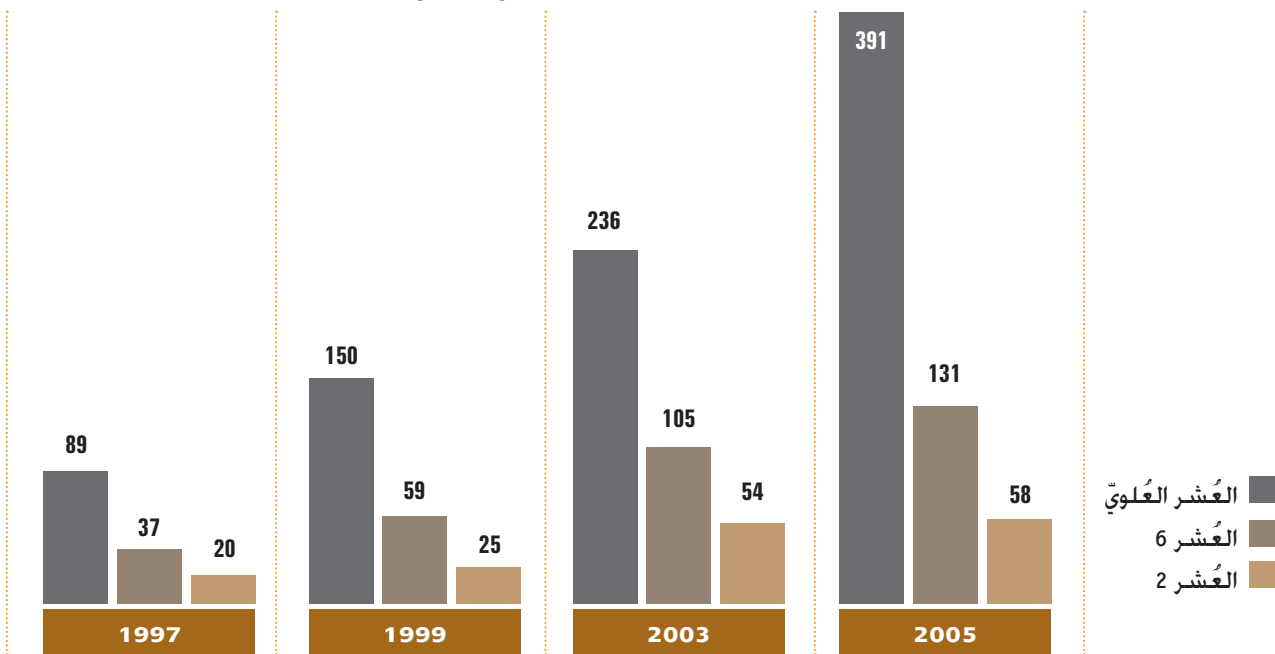
إن هذا الاتجاه يزيد من حدة اللامساواة في الوصلية إلى الخدمات الصحية. بين أصحاب الإمكانيات. القادرين على شراء الخدمات الصحية كلها بتمويل شخصي. وبين محدودي الإمكانيات الذين يواجهون تآكلاً أخذاً بالازدياد للخدمات الصحية العامّة المتاحة لهم.

يُظهر الرسم البياني في الصفحة التالية ارتفاعاً في إنفاق مُجمل المرافق البيتية في إسرائيل على التأمينات الصحية المكّلة. ويُظهر كذلك. فروقاً كبيرة في النفقات الصحية بين المرافق البيتية في العُشر العُلوي وبين أولئك المعدودين على الأعشار الدنيا.

//
حقّ كلِّ إنسان
في التمتع بأعلى
درجات الصحة
الجسدية
والنفسية
الممكنة...
//

مجمَل نفقات المرافق البيئية على التأمينات الصحية عدا ضريبة الصحة

الأعشار 2، 10-16 • 1997-2005 • حسب أعشار الدخل المالى الصافي للعائلة • بالشاقل الجديد • بأسعار 2005



ملاحظة: يشمل التأمين الصحي التأمين المُكَمَل في صندوق المرضى والتأمين الصحي التجاري في شركة تأمين.
المصدر: مركز أدفا، تُمونت مَلا ب حبرتيت 2006، دَلمبر 2006.

الحق في التعليم (من البندين 13-14 من العهد الدولي):

✦ واجب الدولة إدارة تعليم ابتدائي إلزامي ومتوافر مجاناً. للجميع:

✦ واجب الدولة إدارة تعليم ثانوي سهل المنال للجميع على أساس المقدرة. بما في ذلك

إدارة تعليم مجاني على مراحل:

✦ واجب الدولة إدارة تعليم عالٍ سهل المنال للجميع على أساس المقدرة. بما في ذلك إدارة تعليم مجاني على مراحل.

اليوم، تقوم الحكومة بتمويل غالبية التعليم الابتدائي والثانوي في إسرائيل. وهو متوافر لجميع السكان تقريباً.

ومع ذلك، فهناك ظواهر تقلص عملياً. الحق في التعليم: مثلاً. المدفوعات الإضافية الملقاة على عاتق الوالدين، التي تصل، أحياناً، إلى آلاف الشواقل سنوياً.

هناك مجموعة واحدة من المواطنين الإسرائيليين لا تتمتع بكامل الحق في التعليم: سكان القرى البدوية غير المعترف بها في النقب. في هذه القرى عدد قليل من المدارس الابتدائية وليس هناك أية مدرسة ثانوية.

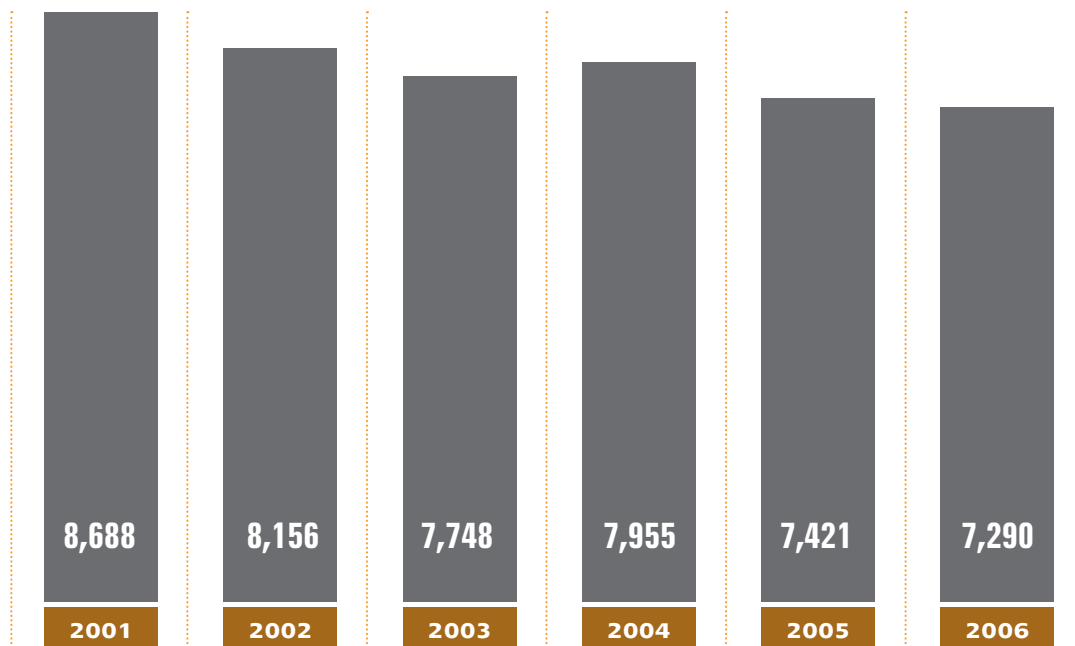
تقلص الاستثمار العام في التعليم في السنوات الأخيرة: كانت هناك تقليصات في عدد ساعات التعليم المخصصة لكل طالب، وفي ميزانية التطوير المخصصة لإنشاء وترميم غرف تدريس ومدارس ولتطوير جهاز التعليم.

”
واجب الدولة
إدارة تعليم
ابتدائي إلزامي
ومتوافر مجاناً،
للجميع؛ واجب
الدولة إدارة
تعليم ثانوي
سهل المنال
للجميع ...

”

ميزانية ساعات التدريس المخصصة لكل طالب

2006-2001 • بالشاقل الجديد • بأسعار 2005



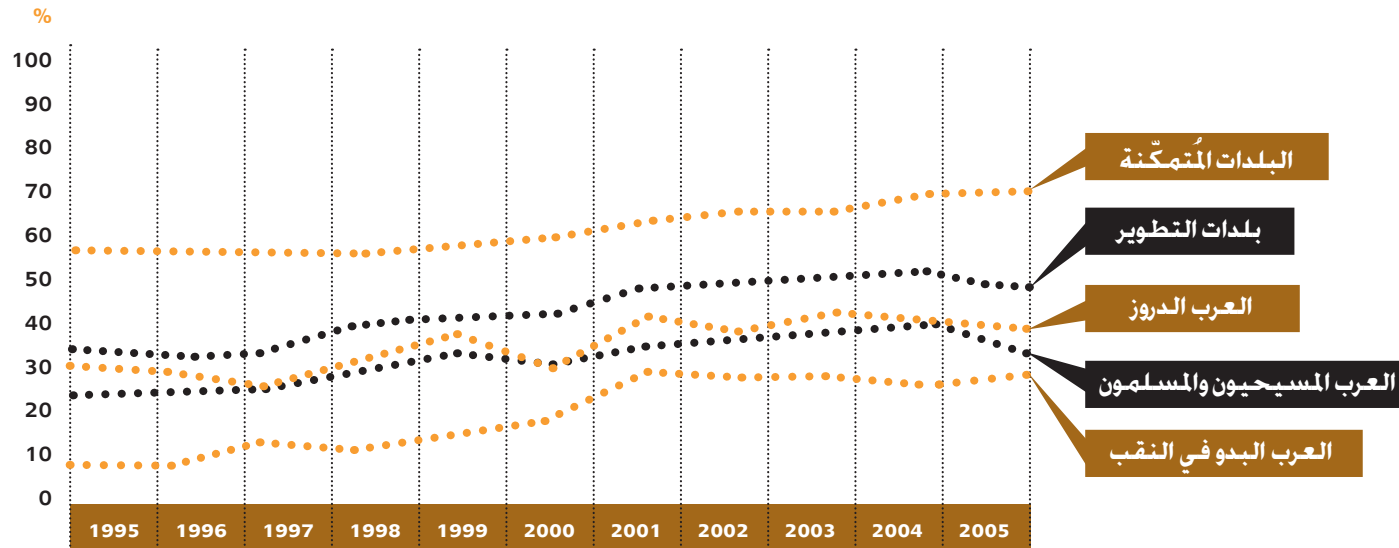
المصدر: مركز أدفا، العشور الحبرتي الأبود، مزلت بكنست، 14.11.2006.

تُعتبر الدولة. وفقاً للعهد الدولي. ملزمةً توفيرَ تعليم سهل المنال للجميع على أساس المقدرة. من دون أن تكون لذلك علاقة بأصل الطالب ووضع الاقتصاديّ. وعملياً. ورغم الأزياد العامّ الحاصل في عدد الطلاب المُستحقّين شهادة بروت في إسرائيل. لا تزال الفروق قائمة بين الطلاب الآتين من مجموعات سكانية مختلفة. وبين الطلاب الآتين من بلدات متمكّنة والطلاب الآتين من بلدات غير متمكّنة:

عام 2005 وصلت النسبة القُطرية للشبيبة من البنين/البنات المُستحقّين شهادة بروت إلى %44.9. في البلدات المُتمكّنة وصلت نسبة الاستحقاق إلى %67,4 في حين وصلت في بلدات التطوير إلى %46. وقد تمّ تسجيل نسب استحقاق متدنية بشكل خاصّ في الوسط العربي حيث وصل معدّل الاستحقاق إلى %32,2. وتمّ تسجيل أدنى نسبة استحقاق لدى البدو في النقب - %26,6 فقط.

استحقاق شهادة البجروت في أوساط أبناء/بنات 17

حَسَبَ الوَسْط • 1995-2005

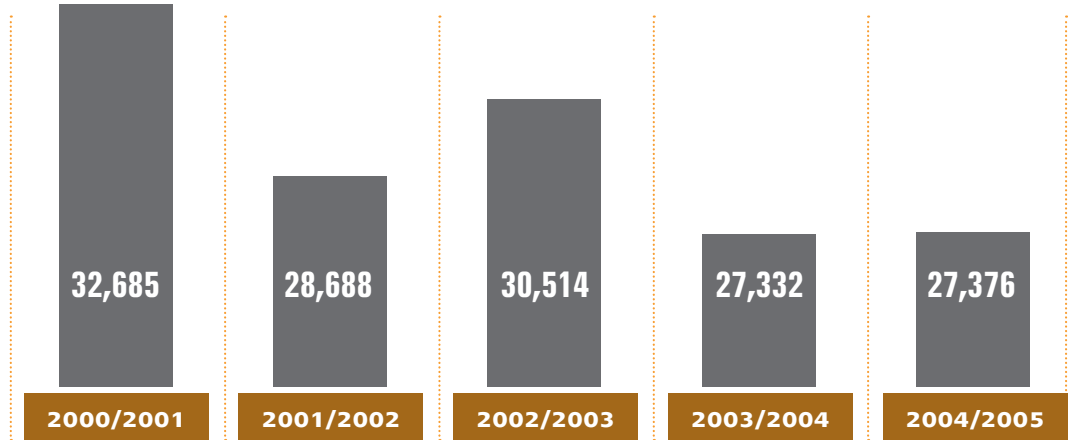


المصدر: שלמה סבירסקי ואיתי שורץ, זכאות לתעודת בגרות לפי יישוב. 2004-2005, מרכז אדוה, אוגוסט 2006.

التآكل الحاصل في التمويل الحكومي يُميّز أيضاً، جهاز التعليم العالي في إسرائيل. لقد توسّع هذا الجهاز جداً بدءاً من منتصف سنوات التسعين، ولكنّ أساس هذا التوسّع كان قد تمّ من خلال فتح مؤسسات خاصّة للتعليم العالي، مُخصّصة للطلاب ذوي الإمكانات، إلى جانب الاستثمار المحدود في تطوير الجهاز العامّ.

ميزانية التعليم العالي

محسوبة للطلاب • (2000/01) - (2004/05) • بالشاقل الجديد • بأسعار 2005



ملاحظة: تُحسب ميزانية التعليم العالي للسنة الميلادية، ولغرض ملاءمتها للسنة الأكاديمية تمّ حساب ميزانية مُفاتيّسة، مركّبة من 25% من ميزانية التعليم العالي للسنة الميلادية التي تبدأ فيها السنة الدراسية، ومن 75% من ميزانية التعليم العالي للسنة الميلادية التي تنتهي فيها السنة الدراسية.

المصدر: مركز أذوا، العشور الحبرتي! האבווד، מצגת בכנסת, 14.11.2006.

واجب الدولة
إدارة تعليم
عال سهل
المنال للجميع
على أساس
المقدرة...

الحقّ في الثقافة (من البند 15 من العهد الدوليّ):

👤 حقّ كلّ إنسان في المشاركة في الحياة الثقافية:
واجب الدولة اتّخاذ خطوات لتطوير العلم والثقافة ونشرهما.

الدعم الحكومي للثقافة مقلّص إلى حدّ بعيد، والتمويل الخاصّ أخذ بالتضخّم:

👤 حصة ضئيلة، فقط، من ميزانية وزارة العلوم، الثقافة والرياضة مُخصّصة لدعم المؤسسات الثقافية، كما أنها هي الأخرى تسير نحو الانخفاض - 2% من الميزانية عام 2003 إلى 1.39% من الميزانية عام 2006.

👤 طرأ ازدياد في التمويل الخاصّ للإنفاق القومي على الثقافة، الترفيه والرياضة: عام 2004 موّلت المرافق البيئية 82,7% من حجم الإنفاق، مقارنة بـ81,8% عام 2003 و80% خلال الفترة الواقعة بين 1999 و2000.

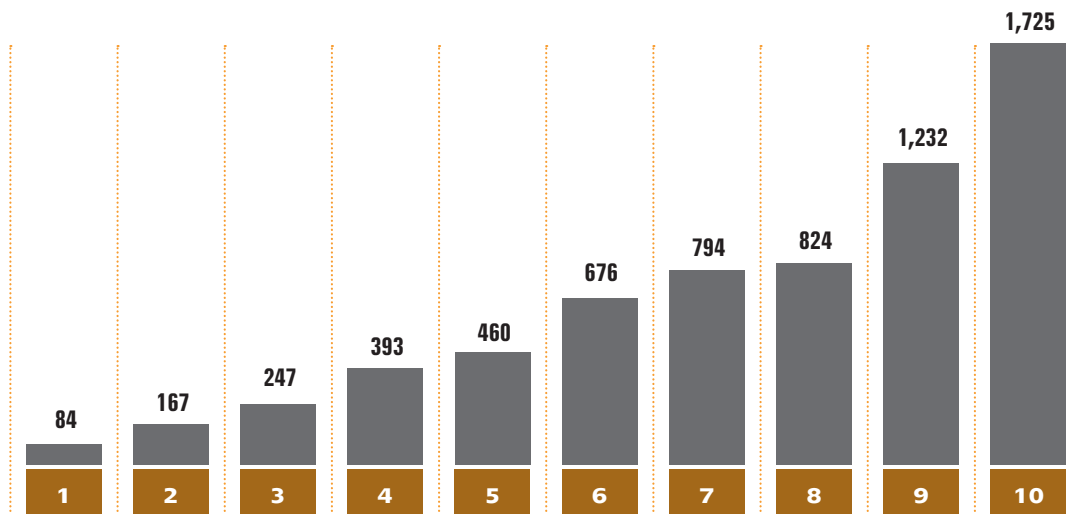
عندما يكون أساس التمويل الممنوح للاستهلاك الثقافيّ خاصّاً، يكون الحقّ في المشاركة في الحياة الثقافية متعلّقاً بحجم المحافظة:

عام 2004 أنفقت المرافق البيئية من العُشر الأعلى على الثقافة مبلغاً أكبر بـ20 ضعفاً من المبلغ الذي أنفقته المرافق البيئية من العُشر الأدنى.

”
حقّ كلّ إنسان
في المشاركة
في الحياة
الثقافية...
“

الإنفاق الشهري للمرافق البيتية على الثقافة

2004 • حسب أعمار الدخل المالي الصافي للعائلة • بالشافل الجديد • بأسعار 2005



المصدر: ليבוד של מרכז אדוה מתוך הלשכה המרכזית לסטטיסטיקה, סקר הוצאות משק הבית 2004, ינואר 2006.

يشمل الإنفاق على الثقافة: الإنفاق على الصحف، الكتب والقرطاسية؛ العروض الثقافية، الرياضية والترفيهية؛ الرفاه، الاستجمام والرحلات؛ الهوايات، العدة الرياضية؛ الحاسوب، الإنترنت ولوازمهما.

A D V A ^ה | ^ז ה ^כ ו ^ר ד ^מ א
C E N T E R

INFORMATION ON EQUALITY AND SOCIAL JUSTICE IN ISRAEL
מידע על שוויון וצדק חברתי בישראל
מרכז "אדו" - מعلومات حول المساواة والعدالة الاجتماعية في إسرائيل